

الفصل العاشر
نحو ميثاق أخلاق مهنت
المعلومات في الوطن العربي

obbeikandi.com

مقدمة

نحن نعيش اليوم في مجتمع المعلومات المتمثل في الثورة الرقمية "Digital Revolution" التي نتج عنها متغيرات هيكلية جذرية شبيهة بما صاحب الثورة الصناعية في أواخر القرن التاسع عشر التي ارتبطت بالتوجهات الاقتصادية التي أثرت على العالم في ذلك العصر.

إن الثورة الرقمية للمعلومات الالكترونية قد بدأت ولن تتوقف، وسوف تقود العالم في النهاية إلى الاقتصاد المبني على المعرفة والإبداع كمورد أساسي للتنمية في المستقبل.

وتبدو الحاجة ملحة في مجال مؤسسات المعلومات لزيادة استخدام الاتصالات للوصول المباشر والمشاركة في مصادر المعلومات وإمداد الوثائق.. وقد أصبح الوصول إلى تطبيقات المعلومات الرقمية سواء الوطنية أو الدولية أحد متطلبات التنمية ذات الأهمية القصوى.

ويزداد الطلب على استرجاع المعلومات بسرعة كبيرة بسبب نمو وزيادة لا مركزية نظم المكتبات الآلية في المكتبات ومراكز المعلومات. ويرتبط هذا الطلب المتزايد على خدمة الإعارة التبادلية الالكترونية، وخدمات إمداد الوثائق الكترونياً. ويتم ذلك عن طريق شبكات المعلومات المنخفضة التكلفة وذات النطاق العريض العالية السرعة التي أصبحت متيسرة لتوفير هذه الخدمات. وبذلك نرى أننا نعيش عصراً جديداً، عصر تحديات جديدة ومهن مستحدثة، عصر سيخلف آثاراً عميقة في جوهر مجتمعنا الإنساني وبنائه.. عصرأ يحتاج إلى مهارات جديدة لمواجهة التحديات التي فرضتها وتفرضها ثورة التقنية والاتصالات وتزاوجهما البديع الذي أصبحنا نعيش نتائجه المبهرة. مما يدعونا إلى إعادة تفكيرنا وتنسيق معارفنا وإعادة تجديد مهارتنا وفق أسس وأخلاقيات مدروسة بعناية.

لقد وضع الدين أساساً شاملاً لتنظيم حياة الإنسان من حيث علاقته مع خالقه، وعلاقته مع الناس، وعلاقته مع نفسه. ومن جملة هذه العلاقات تتكون الأخلاق

العامة، وهى الأساس لأداب وأخلاقيات المهنة. وهناك العديد من الآيات القرآنية التى تعتبر بحق دستوراً أخلاقياً مهنياً. ومن بين هذه الآيات قوله سبحانه وتعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (النساء، الآية 1) وقوله جل وعلا ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ رَّقِيبًا﴾ (الأحزاب، الآية 52)، كما وصف سبحانه وتعالى نبيه محمد ﷺ ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خَلْقٍ عَظِيمٍ﴾ (القلم: الآية 4).. إلى آخره من التشريعات الحكيمة التى وردت فى القرآن الكريم.

والوازع الخلقى عند المسلمين مصدره شريعة الله سبحانه وتعالى التى أحكمت كل شىء ووضعت قانوناً أخلاقياً واجتماعياً لا يضل من يتمسك به ويتصرف بمقتضاه. إلا أنهم عندما بدأوا فى تجاهل الآداب والأخلاقيات التى حددها القرآن الكريم، وقتنها الرسول عليه الصلاة والسلام. ومن بعده الخلفاء الراشدون، تراجعت القيم والمبادئ والأخلاق.

ولذلك ومنذ القدم نرى أن كل أمة من الأمم تسمى لأن تكون لها قيما ومبادئ تعزز بها وتفخر بها، وتعمل باستمرار على تعديلها بما يتوافق مع مستجدات كل عصر.. وللنشاط الإنسانى منذ القدم أصول وآداب تدرس وتلقن وتعلم فى كل المجتمعات، وينبغى عرفياً وقانونياً عدم تجاوزها أو اختراقها إرادياً.. ومهما اختلفت مفاهيم ومضامين آداب وأخلاقيات المهنة أو الحركة اليومية للمجتمع بفعل المعتقدات الدينية والسياسية والعرف والعادات والتقاليد الاجتماعية، فإن الضرر والنفع والكسب والخسارة على مستوى الأمة أو المجتمع تبقى المعيار لتحديد الخير والشر والعدل والظلم. ومع كل ذلك فقد ضيعنا الكثير من مكتسباتنا وإنجازاتنا الحضارية العظيمة وبدأنا فى التقليد الأعمى لسغيرنا، ولم نوفق حتى فى التطبيق المناسب للإعلانات والاتفاقيات الخاصة بآداب وأخلاقيات المهنة لعدم انسجامها مع البيئة والتكوين الاجتماعى ونظم توزيع المسئوليات والواجبات والاختيار والمتابعة.

إن آداب وأخلاقيات المهنة أمر ينبغى أن يقدم على ما عداه، باعتبار أن مجموعة المهن فى المجتمع هى الأداة المنفذة لأهداف وتطلعات الجماهير، وإذا فقد العاملون

فى مختلف التخصصات والقطاعات آداب وأخلاقيات الأداء، فإن النتيجة لابد وأن تكون الفصل والتخلف.

واهتم العالم بأخلاق وآداب المهنة وآداب التعامل مع الآخرين، فأصدر العديد من المواثيق، كميثاق المشتغلين بالعلم، والمدونة الدولية لآداب المهن الطبية، وأخلاقيات الممارسة المهنية الإعلامية، وميثاق أخلاق المهنة للأرشيفيين... إلخ.

وجميع المواثيق والإعلانات والدساتير الخاصة بآداب وأخلاق المهنة والتعامل مع الآخرين نصوصاً وأحكاماً إرشادية أكثر من أوامر واجبة التنفيذ. وقد يلام غير الملتزمين إلا أنه نادراً ما يعاقبون على مخالفتها، خاصة وإن المكلفين بالتحقيق مع المتهمين بالمخالفة أو التقصير هم أعضاء ينتسبون لمهنة مرتكبي المخالفة أو التقصير، ويوجد معظم هؤلاء حرجاً فى إدانة زملائهم. إن الضمير المهني لا ينشأ من الفراغ ولا ينمو بالاجتهاد الفردي وحده، بل إنه تركيب معقد لا تتألف أجزاؤه، ولا تنسجم إلا بالتجاوب والتفاعل والتأثير المتبادل. ومعنى هذا أن الموظف لا يستطيع أن يكتسب الضمير المهني الحى فى بيئة تهدر فيها الحقوق وتهمل الواجبات ويتضاءل حظ التربية والتقويم والإصلاح.

إن الضمير المهني تجاوب جماعى بقدر ما هو رقيب فردي، وقوامه أن التطلع الدائم إلى الإخلاص فى العمل واتقانه فى وسط اجتماعى يتمسك أفراده بمبادئ الأخلاق الفاضلة وبحرصون على إشاعتها وترسيخها بما يطابق قيمهم الدينية وتقاليدهم المدنية الصالحة.

المهنة:

عرفت المهنة وفقاً لما ورد بقاموس اكسفورد 'بأنها الحرفة التى بواسطتها تعرف إمكانية تطبيق المعرفة والخبرة المثبتة فى بعض حقول المعرفة أو العلوم على مجالات أخرى أمكن استخدامها فى ممارسة فن مستند على تلك الخبرة'. وعرفتها موسوعة العلوم الاجتماعية فى مقالها عن المهن 'بأنها ميزة امتلاك أسلوب فكرى معين مكتسب بالتدريب الخاص والذى بالإمكان تطبيقه فى كل ناحية من نواحي الحياة المختلفة'.

كما عرفتها بأنها 'الحرفة التي تشتمل على مجموعة من المعارف العقلية، وهذا ما يشكل المضمون العقلي أو الفكرى للمهنة بالإضافة إلى مجموعة ممارسات أو خبرات أو تطبيقات تهيكل المهنة'.

وللمهنة (أى مهنة) بصفة عامة عناصر أساسية تتمثل فى:

1 – توافر الأنشطة والخدمات المفيدة التي تقدم إلى الجمهور بكافة فئاته وذلك من خلال مؤسسات معينة.

2 – توافر قدر من المهارات والخبرات الفنية المتخصصة التي تميز المهنة والتي تستلزم الإعداد الفنى الملائم للعاملين بها.

3 – توافر الإنتاج الفكرى المتخصص الذى يدعم وجود المهنة ويرسخ أصولها.

4 – وجود قواعد أخلاقية وسلوكية تحكم وتنظم العلاقات بين الأفراد المهنيين وزملائهم والجمهور الذى تقدم له هذه الخدمة.

5 – وجود تجمع للعاملين بالمهنة يتحدث باسمها ويدافع عنها ويضع أو يقر معايير الأداء والخدمة.

إن أول مسئولية لأية مهنة هى أن تعرف وتفهم نفسها وهذا يعنى:

1 – معرفة ما هى المهنة وكيف يقوم بها الإنسان؟

2 – ما هى الفروق بين هذه المهنة وغيرها من المهن؟

ففى كل مهنة توجد زبدة تميزها عن بقية نشاطات الإنسان. وهذه الزبدة لها فحوى ذهنى تكون مادتها وموضوعها، ولا بد من معرفة تقنية ممارستها والأعباء التي يحملها المجتمع لهذه المهنة ويمكن تحديد المهنة بهذه الآراء المذكورة أو جزء منها.

فمهنه المعلومات تعتبر ممارسات نقل المعلومات أو ما يسميها جيسى شيرا J. "Shera" تنظيم ويث محتويات الوثائق المتضمنة لمعلومات الإنسان وخبراته، وهذه تعتبر جزءا من عملية التواصل والتي تهدف إلى خلق عالم مسالم يتمكن الإنسان فيه من العيش والعمل متعاوناً مع الآخرين'.

ويعتقد بأن مهنة المكتبات والمعلومات كموضوع عالمى مؤهلة لخلق عالم واحد يسوده التفاهم (رغم أنه تسوده حضارات متضاربة لا يمكن أن تنفصل بعضها عن بعض فى الزمان والمكان).

وهى مهنة تختلف عن غيرها من المهن من عدة وجوه منها:

1 - أنها مهنة حديثة ولانزال فى بداية الطريق، فعليها أن تشاير وتواصل الجد والعمل، على أمل اللحاق بغيرها من المهن المتطورة كالطبية والهندسية وغيرها فى فترة وجيزة. فهى بحاجة إلى المزيد من النظريات الجديدة والمهارات الحديثة، أكثر من غيرها من المهن العريقة.

2 - إن مهنة المكتبات والمعلومات تتعامل مع جميع المهن الفنية الباحثين عن طريق اقتناء المعلومات ومصادرها حسب أسس علمية مدروسة قائمة على سد حاجات المستفيدين العلمية والثقافية، ثم تنظيمها وإدارتها لتقديم خدمات وعليها أن ترضى الجميع وإلا فهى متخلفة عن الركب العلمى والثقافى.

3 - بما أن هذه المهنة لانزال فى نعومة أظفارها، عليها أن تستفيد من تجاربها لتحديد مواطن الضعف والمشاكل، وتعيد النظر فى تحديد أهدافها على ضوء المستجدات العصرية والمتطلبات العلمية والتربوية الجديدة. فى مجتمع عصرى متطور، ثم إعداد العدة لمواجهة تحديات المستقبل بكل كفاية.

فمهنة المعلومات والمكتبات هى 'مهنة المهن وقلب المعرفة البشرية، وعقل التنظيم الحضارى، ومفتاح الوصول إلى كل شىء' هى كل ما يتصل بالمعلومات من عمليات وأنشطة مثل الإنتاج والبحث والجمع والمعالجة والإفادة، ومن مرافق ومؤسسات مثل المكتبات ومراكز المعلومات وشبكات المعلومات وقواعد البيانات، ومن تقنيات مثل الحواسيب والأقراص المكتتزة، ووسائل الاتصال عن بُعد والإنترنت، ومن علوم مثل علم المكتبات وعلم المعلومات والبليوغرافيا وعلم الكتاب، وأيضا جمهور المستفيدين منها على اختلاف فئاتهم ومستوياتهم.

بهذه المقدمة نود توضيح تاريخ تأصيل هذه المهنة ومدى أهميتها على مدى

العصور ودورها فى تنظيم الحضارة البشرية ونقلها للمعرفة من جيل إلى آخر ومن مادة بسيطة إلى مادة أخرى (منذ نقل البيانات والمعلومات عن طريق دق الطبول إلى مرحلة نقل المعلومات عن طريق الأقمار الصناعية).

لم يعد المهنى المعاصر يستطيع القيام بجميع الوظائف فى العصر الالكترونى، أى إنه لابد من إعداد مهنى له أدوار أوسع وأرحب خصوصاً فى المجالات التقنية.. فالمهارات التقليدية ستستمر الحاجة إليها، ولكن هناك تنوعاً فى الأدوار "Diversification" فستحتاج المكتبة إلى أمين نظم "System Librarian" لإدارة نظم الحواسيب، كما تحتاج المكتبة إلى قدرات اتصالية عن بُعد "Telecommunications" لإدارة نظم الاتصال.

إن الإيمان بقُدسية هذه المهنة وأهميتها فى حفظ وتطوير الحضارة البشرية هو أحد العناصر الأساسية لنجاح عمل إخصائى المعلومات، ويقينه بأنه يحمل فى حناياه مهنة هامة لا تساويها أى مهنة فى الأهمية.. ولا يخفى على أى شخص أن تطور الدول المتقدمة يعود فى الأساس إلى تقدم مهنة المعلومات Information Profession واحتلالها مكاناً بارزاً وأساسياً وسط المهن المختلفة وقيامها بدورها بفخر واعتزاز واقتدار كامل.

ولكى تتقدم الهيئة بهذه القدسية التى رسمها لها المتخصصون، علينا الاهتمام بالسلوك المهنى الأخلاقى ليكون هذا السلوك المهنى الرؤيا والحكمة الجماعية لهذه المهنة.

إذا كانت دراسة الأخلاقيات فى مهن المعلومات تعتبر كدراسة فرعية لدراسة الأخلاقيات بصفة عامة، فليس هناك اتفاق على التعريف المحدد لمصطلح الأخلاقيات. فالبعض يستخدم المصطلح بطريقة عامة لتعنى الحق أو العدل أو السلوك السليم. وهناك أيضاً من يستخدمون المصطلح للدلالة على:

* طريقة الحياة التى يرتضيها مجتمع معين.

* مجموعة من القواعد السلوكية التى تضبط نسيج المجتمع نحو الخير والصواب فى مواجهة الشر والخطأ.

وهي 'وثيقة تحدد المعايير الأخلاقية والسلوكية المهنية المطلوب أن يتبعها أفراد جمعية مهنية'.

وتعرف بأنها 'بيان بالمعايير المثالية لمهنة من المهن، تتبناه جماعة مهنية أو مؤسسة لتوجيه أعضائها لتحمل مسئولياتهم المهنية'.

وكلمة أخلاق Ethics مستخلصة من الجذر اليوناني Ethos، والتي تعنى خلق، وتكون الأخلاق Ethics طقماً من المعتقدات، أو النمطيات، أو المثاليات الموجهة والتي تتخلل الفرد أو مجموعة من الناس في المجتمع.

هذا ويذهب كلايد كنج "Clyde King" إلى أنه يمكن تعريف مصطلح الأخلاقيات بأنه نظام من المبادئ الأخلاقية التي تحدد السلوك والصواب والسلوك الخطأ، ذلك بالنسبة لمجتمع أو أمة أو جماعة معينة، ويخدم هذا النظام غرضان بالنسبة لأعضاء المهنة الواحدة، فهو من ناحية يوفر حماية أفضل لأعضاء المهنة، كما يوفر خدمة للجمهور.

إن مصطلح الأخلاق يتناول المبادئ التي توجه السلوك البشري وهو الصحيح، وذلك بالنسبة لمجتمع، أو جماعة معينة.

ولقد جاء في المعجم الوسيط 'بأن السلوك أو التعامل الأخلاقي هو ما يتفق وقواعد الأخلاق، أو قواعد السلوك المقررة في المجتمع'.

فالأخلاق هي معايير للتصرفات والسلوك التي نتوقع أن يتبعها الناس، وتتعلق الأخلاق الشخصية بفعاليات الفرد اليومية، أما أخلاقيات الأعمال تتعلق بسلوكيات الأفراد في نشاطاتهم العملية المختلفة، وهذا يشمل طريقة تعاملهم مع زملائهم والزملائن. وأي شخص آخر تتعامل معه المنظمة. ويجد البعض صعوبة كبيرة في تحديد أين تبدأ الأخلاق الشخصية وأخلاقيات الأعمال، لأن الأخلاق الشخصية تؤثر وتغطي أخلاقيات الأعمال.

ومن المهم أن نفرق بين السلوك الأخلاقي والسلوك القانوني، فالأخلاق هي

السلوك المتوقع من الأفراد، أما القوانين فتعامل مع الأفعال المطلوبة. فعمل ما قد يكون قانونياً ولكنه غير أخلاقي، أو أخلاقي ولكنه غير قانوني.

يرجع الإهتمام بالنواحي الأخلاقية فى مهنة المكتبات والمعلومات إلى عام 1903 عندما ذكر "Plummer" إن النواحي الأخلاقية فى المهنة تعنى بالضرورة التركيز على السمات الشخصية مثل الأمانة، والتواضع، والدقة التى يجب أن يتحلى بها أمين المكتبة.

وفى عام 1909 قدم 'C.K.Bolton' مقترحاً لقواعد أخلاقية إلى المتخصصين تم تناولها بالمناقشة والتحليل إلى أن تم قبولها مهنياً من قبل مجلس جمعية المكتبات الأمريكية كمبادئ أولية لأخلاقيات المهنة عام 1929. وفى ديسمبر عام 1938 تم قبولها كتقواعد رئيسة للجمعية وبعد نشرها عام 1939 أثارت الكثير من الجدل وردود الفعل السلبية من قبل العديد من الكُتاب ومن بينهم "William Goode" (1961)، مؤرخ المكتبات الشهير "Samuel Rothstern" (1968)، L.C.Deweese (1973) مما أدى بمجلس الجمعية إلى إعادة النظر فى القواعد وفق المتغيرات التى طرأت على المهنة وظهور دستور أخلاقي جديد عام 1975.

ولكن هذا الدستور لم يلق التأييد الكامل له، ففى عام 1976 سجل Johan Bekker فى رسالته للدكتوراه المقدمة لجامعة Case Western Reserve نتائج دراسته لعدد من الدساتير الخاصة بتخصصات أخرى تشمل الطب والقانون وإدارة الأعمال توصل من خلالها إلى أن الدستور الأخلاقي لمهنة المكتبات الذى وضعته جمعية المكتبات الأمريكية لعام 1975 هو أسوأها على الإطلاق: وقد أيد هذه النتائج Robert Hauptman عام 1976 فى مقاله الذى نشره فى Wilson Library Bulletin نقد فيه الكثير من تلك القواعد التى وضعتها الجمعية. وبناء على ذلك قامت الجمعية بمراجعة دستورها عام 1981 الذى نشرته عام 1982 حيث ميزت بين القواعد الخاصة بأمناء المكتبات والقواعد الخاصة بالمؤسسات المهنية.

ولكن قواعد دستور 1981 بدورها لم تقابل بالارتياح هى الأخرى فقد كتب كل

من Jonathan Lindsey و Ann Prentice فى كتابهما Professional Ethics and Librarians المنشور عام 1985، إن هذه القواعد يجب أن تخضع للتفسير من قبل رواد المهنة. وأن يتم اقتراح بدائل أفضل، كما عقب Robert Hauptman فى كتابه المنشور عام 1988 بعنوان Ethical Challenges in Librarianship على هذه القواعد مشيراً إلى أن هذا الدستور غير مفيد ولا يمكن تطبيقه بشكل فعال مع متغيرات المهنة، كذلك ذكر Lee W. finks فى مقاله التى نشرها عام 1991 بأن أخلاقيات المهنة يجب أن تنصب على الأسلوب الذى نؤدى به العمل، والذى يمكن أن نحكم به عما إذا كان هذا الأداء يمثل أداءاً مهنيًا بالمعنى الصحيح أم لا. إن الدستور الأخلاقى هو، أو يجب أن يكون، تطبيق المثالب والمسئوليات الخاصة بمجموعة من المهنيين. إنه الدستور الذى يعطى أى مهنة الفرصة أن يقول هذا هو ما نؤمن به. وهذا هو نحن. إن الدستور الأخلاقى ليس واجهة محل (قانونية) أو دعائية، أو علاقات عامة.. وإن على المكتبيين أن يأخذوا فى الاعتبار دستوراً أخلاقياً جديداً يخدم مهنتنا بشكل أفضل من ذلك الدستور القاصر الذى اعتمده جمعية المكتبات الأمريكية.

وبناء على ذلك فقد قام مجلس جمعية المكتبات الأمريكية بتعديل صياغة هذا الدستور عام 1995.

المسئولية القانونية للمهنة والمسئولية الأخلاقية:

تختلف المسئولية القانونية عن المسئولية الأخلاقية. فالمسئولية الأخلاقية أو الأدبية هى مسئولية ذاتية أمام الله والضمير والأجر فيها إلى الله تعالى، أما المسئولية القانونية فهى مسئولية شخص أمام شخص آخر أو أمام القانون. لذا فإن نطاق المسئولية الأخلاقية أوسع من المسئولية القانونية، لأن دائرة الأخلاق أوسع من دائرة القانون فهى تشمل علاقة الإنسان بخالقه وبنفسه وبغيره من الناس. أما دائرة القانون فمقصورة على سلوك الإنسان نحو غيره.

إن المسئولية الأخلاقية ثابتة لا تتغير. أما المسئولية القانونية فتتغير حسب القانون

المعمول به فى مجتمع ما. وكذلك المسئولية القانونية تنفذها سلطة خارجية من قضاة وأمن ورجال ونيابة وسجون وإصلاحات، أما المسئولية الأخلاقية فتمارسها قوة النفس والوجدان والضمير.

ولا يمكن بأى حال من الأحوال أن تكون الأخلاق بديلاً عن القانون لأن حياة الناس ارتبطت بالأوامر والنواهي والحق والباطل. وإذا لم تكن قوانين تضبط حياتهم إذا خرجوا عن أصول الحق والخير، فإن الأخلاق تبقى على نطاق الحس الذاتى للأفراد ومزاجية مشاعرهم، ومن هذا يلاحظ أن الأخلاق ومسئوليتها أمر ضرورى كضرورة القانون ومسئوليته ولذلك فهما متكاملان. فأخلاقيات المهن تشمل الأساس الضابط لسلوك العاملين فى مختلف قطاعات الإنتاج فى أى مجتمع من المجتمعات. فمهاره الموظف وكفايته فى العمل لا تكون كاملة إلا من خلال التزامه بقواعد أخلاقية فى العمل الذى يقوم به.

هذا ويذهب الباحث "M.W. Plummer" إلى أن التركيز على أخلاقيات المهنة، يتضمن السمات الشخصية التى يجب على اخصائى المعلومات التحلى بها وممارستها ومن بين هذه الجوانب: الكرامة، والتواضع، والأمانة. كما ينظر للقضايا المهنية مثل الكفاءة، وجودة العمل، والنزاهة، كاهتمامات أخلاقية.

فلكل مهنة من المهن قواعد أخلاقية وآداب عامة حددتها القوانين واللوائح الخاصة بها. ويقصد بآداب أو أخلاقيات المهنة مجموعة القواعد والأصول المتعارف عليها عند أصحاب المهنة الواحدة التى تستلزم من الموظف سلوكاً معيناً قائماً على الالتزام بحيث تكون مراعاتها محافظة على المهنة وشرفها، والإخلال بها خروج عليها وعلى شرفها.

بعض قضايا أخلاقيات التعامل مع المعلومات:

أولاً: قيم المعلومات:

يفرض علينا المتغير المعلوماتى مراجعة شاملة لقيمنا السائدة فيما يخص:

1 - احترام الأمانة العلمية، وخاصة بعد أن تفتت ظاهرة السرقات العلمية حتى على المستوى الأكاديمى.

- 2 - احترام الملكية الفكرية، بمفهوم يضمن حقوق أصحابها. فى الوقت ذاته الذى يوفر مناخاً ملائماً لإشاعة المعرفة، وتحرير الطاقات الإبداعية.
- 3 - التصدى لظاهرة العداة العلمى، سواء تحت دوافع الجمود الأيدىولوجى. أو ادعاء الحرص على الدين أو تحت دعوى القفز فوق المنهجية العلمىة من أجل الإسراع فى حركة التنمية.
- 4 - التصدى لظواهر انتزاع سلطة المعرفة، سواء بصورة رسمية أو غير رسمية.

حياد القيم:

يتكون حياد القيم وينحصر فى أربعة مكونات ترتكز عليها مهنة المكتبات والمعلومات وهى حياد المهنة. وحياد المواد التى تحتوىها المكتبة. حياد المستفيدين. وحياد الأمانة.

وقد استعرض مارك الفينو، ليندا بيرس "Mark Alfino and Linda Pierce" فى كتابهما "أخلاقيات المعلومات للمكتبيين" الصادر عام 1997 هذه المكونات. وانتهاها بالقول بأنه إذا لم تتمكن المكتبات من أن تكون محايدة حياداً نزيهاً فى المكونات الأربعة. فربما تتميز بهذا الحياد فى تقديم خدماتها.

ومهما يكثّر من حوار، وما يسن من قوانين، فعلى الأمانة فى معالجتهم للمعلومات، اتباع الحياد فى كل الأحوال، وهذا ما ينطبق والبند الأول من الدستور الأخلاقى لجمعية المكتبات الأمريكية الصادر عام 1995 ونصه "نحن نقدم أعلى مستوى من الخدمة لجميع مستخدمى المكتبة من خلال المجموعة المناسبة والمنظمة بطريقة مفيدة، وأيضاً من خلال التوزيع العادل المتساوى وسياسات الخدمة المتوازنة والاستجابات الماهرة والدقيقة وغير المتحيزة والنزيهة لكل طلبات الحصول على المعلومات".

وفىما يخص الإنترنت فقد شرعت هى الأخرى فى صياغة مطالبها الأخلاقية. سواء على مستوى قواعد الحوار. أو مضمون الرسائل التى تتبادل عبر الشبكة. وأساليب البحث عن المعلومات من خلالها.

ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر: -

- 1 - عدم استغلال الحوار عن بُعد لغرض التمييز والتفكر وتأجيج نيران الكراهية وهو ما يحدث كثيراً فيما يخص حوار الأديان، واحترام قواعد السلوك.
- 2 - نزاهة آلات البحث والتصفيح، ويقصد بذلك عدم انحيازها في انتقاء مصادر المعلومات، أو مضامين معينة لتشويه الحقائق، أو بغرض الانحياز إلى فئات معينة أو التحامل ضدها.
- 3 - الأمانة العلمية، حيث يستغل البعض تطاير المعلومات والأفكار المتبادلة عبر الإنترنت لكي ينسبها إلى نفسه دون مراعاة لأبسط قواعد الأمانة العلمية والملكية الفكرية.
- 4 - تهديد حرية الإنسان وخصوصيته الفردية، وذلك باقتفاء آثار تعامله مع شبكة الإنترنت، حيث إن كل إجراء يتم عبر الشبكة، يترك وراءه آثار أقدامه الرقمية.
- 5 - استغلال الشبكة لاجتذاب فئات العمالة الراقية من الدول النامية وخاصة عمالة الحاسوب ونظم المعلومات.

ثانياً: حق الخصوصية؛

تعتبر مسألة الخصوصية "Privacy" من أهم المسائل الأخلاقية في معظم المهن، ومن بينها مهنة المكتبات والمعلومات، وعلى الرغم من أن هذه المسألة مثارة منذ أمد طويل من قبل جمعية المكتبات الأمريكية (ALA) منذ عام 1938، وغيرها من الجمعيات النشطة على المستوى العالمي، قبل دخول تقنية المعلومات المتعمدة على الحواسيب في الشئون البشرية، إلا أن الحاسوب والتقنية المتعلقة به قد أوجدت احتمالات تعريض الخصوصية للخطر بشكل لم يكن موجوداً من قبل.

فالخصوصية تتمثل في حق الفرد في الاحتفاظ بمعلومات عن نفسه، دون افشاء أو كشف إلا بموافقته وحمايتها من الإتاحة الغير مصرح بها.. ومن الأمثلة على ذلك سجلات الإعارة بالمكتبات، فإن هناك طلبات من الآباء ورجال الشرطة وغيرهم لمعلومات عن قراءات بالمكتبات، وإن كشف مثل هذه المعلومات قد يحدث تأثيراً على الأفراد الذين يستعيرون المواد من المكتبات، فإذا اعتقدوا أن عاداتهم القرائية

سوف تكون متاحة للجمهور فقد يؤدي ذلك إلى عدم إقبال القراء على استعارة بعض الكتب، أو عدم إجراء بحوث على الخط المباشر عن الموضوعات الخلافية أو المثيرة للجدل. وعلى الجانب الآخر فإن هناك من يرى أن هذه السجلات هي سجلات عامة فى مؤسسة عامة، وإن حق المواطنين فى معرفة ما يجرى فى مؤسسة عامة يفوق أهمية حقوق الخصوصية للأفراد.

وقد أضفى دور الحاسوب بعداً آخر لمشكلة الخصوصية فى المكتبات ومؤسسات المعلومات، فعلى الرغم من أن سجلات الإعارة تمحى من ملفات المستخدمين بمجرد إعادة الكتب، إلا أن النظم الآلية المتكاملة فى المكتبات ومؤسسات المعلومات ليست معدة بشكل جيد بحيث تمنع المحترفين من اختراق نظم الإعارة عبر طرقات شبكة المكتبات والإطلاع على سجلات الإعارة أو استرجاع المعلومات الملقاة. وكذلك الأمر بالنسبة للعناوين والموضوعات التى يطلبها المستفيد من خلال البحث على الخط المباشر، أو الأسئلة المرجعية التى يمارسها الشخص بحرية دون حذر. فمعظم آليات البحث فى نظم الأقراس المكتتزة والإنترنت تحفظ بنتائج البحث مما يبطل سرية تلك المعلومات. ومع انتشار استخدام شبكة الإنترنت ازدادت أهمية موضوع الخصوصية، فهناك بيانات كثيرة عن الأفراد فى قواعد البيانات المختلفة، يتم تسجيلها عن طريق بطاقات الائتمان وغيرها من أنظمة متابعة نشاط الأفراد.

ويشير ريتشارد ماسون "Richard Mason" إلى أن حق الخصوصية مهدد دائماً بسبب قوتين:

1 - زيادة المقدرة على استخدام الحاسوب فى المراقبة.

2 - زيادة قيمة المعلومات فى اتخاذ القرارات.

وطبقاً لما يراه ريتشارد ماسون يضع متخذو القرارات مثل هذه القيمة المرتفعة على المعلومات التى غالباً ما ينتهك الحصول عليها خصوصية أحد الأفراد.

ويواجه اخصائيو المكتبات والمعلومات إلى جانب كل ذلك مشكلات أخرى فى مجال صناعة المعلومات مثل نسخ المواد السمعية البصرية، أو نقل بيانات بليوغرافية

من قواعد البيانات، أو نسخ أصوات أو صور من الوسائط المتعددة "Multi media".
وتمثل الأخيرة مشكلة المشكلات، فملكية الأصوات والصور المرتبطة بالوسائط
المتعددة تختلف في مفهوم ملكيتها عن درجة ملكية المادة المطبوعة.

وفي هذا الصدد يشير لويس لونين "Lois Lunin" بأنه لا يتم استنساخ الصور من
الوسائط المتعددة بنفس المحتوى، بل إنها قد تثبت، أو يتم اختزانها بشكل إلكتروني،
أو حتى نسخها بشكل مطبوع. وهنا يكون من الصعوبة تحديد طبيعة الاستخدام
العادل للمواد، وخصوصاً المرئية والمسموعة منها، حيث يصعب تحديد الملكية الحقيقية
في تطبيقات متعددة الوسائط تجمع فيها العديد من الصور والأصوات في منتج ما
كانت فيه الصور والأصوات موجودة من قبل إما في منتج آخر أو في وسائط
إلكترونية أخرى. ويضيف لويس لونين بأن الحصول على الموافقة لاستخدام المواد
ذات الحقوق الفكرية مكلفاً.

ثالثاً، الملكية الفكرية؛

الملكية الفكرية للأوعية الورقية واللا ورقية والاتفاقيات الدولية التي تحكمها:

ضمن البند الرابع للدستور الأخلاقي لجمعية المكتبات الأمريكية لعام 1995 ورد
النص التالي "نحن نعترف بحقوق الملكية الفكرية ونحترمها" هذا من الناحية النظرية،
أما عند التطبيق، فإحصائيو المكتبات والمعلومات يواجهون بموجب هذه العبارة مشكلة
أساسية بين ما يتعلق بطاعة القانون واحترام حقوق ملكية المصنفات، وبين الواجب
المهني الذي على أساسه تقدم الخدمة المعلوماتية.. وبصفة عامة هناك عدة اتفاقيات
دولية تحكم حقوق الملكية الفكرية أولها إتفاقية بيرن "Berne Convention" لحفظ
حقوق النشر بين الدول الأوروبية المشتركة (والتي وقعت عام 1886) وتتضمن
بنودها الالتزام بحماية حقوق المؤلفين من المواطنين والأجانب على حد سواء لأوعية
المعلومات التي كانت تظهر آنذاك.

وفي عام 1989 انضمت الولايات المتحدة إلى هذه الاتفاقية، وتم تشكيل المنظمة
المنبثقة عن اتفاقية بيرن وهي المنظمة العالمية للملكية الفكرية World Intellectual
Property Organization (WIPO)

أما آخر اتفاقية فهي اتفاقية حماية الملكية الفكرية لأغراض التجارة (TRIPS) اجتماع منظمة الجات فى أورغواى بتاريخ 1994/4/15 Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights والى تم توقيعها فى (GATT) Tariffs and Trade وتتضمن بنود هذه الاتفاقية البنود الخاصة باتفاقية بيرن وبعض التعديلات التى أدخلت عليها فى اتفاقية روما. كما تضمنت أيضاً بعض التشريعات بخصوص المسائل المتنازع عليها. وبذلك وضعت حماية هامة لبرامج الحاسوب وبنوك المعلومات، وبالتالى حماية حقوق المبدعين والمتجيين للوسائط الالكترونية. وقد أخذت بعض الدول الموقعة على نتائج هذا الاجتماع بتعديل قوانينها الوطنية بما يتناسب مع توصياته الصادرة عنه. وقد وقع على هذه الاتفاقية 125 دولة. وأتت مستجيبة ومتوافقة مع رأى البعض الذى يرى ضرورة وجود توازن بين مصلحة مستجى ومستهلكى المعلومات، وضرورة الاهتمام بموضوع حقوق المستخدمين فى الوصول إلى المعلومات العامة المتاحة على الشبكات والوسائط الالكترونية الأخرى. هذا بالإضافة إلى موضوع حقوق النشر بالنسبة لمعلومات الوسائط المتعددة، وكذلك البرمجيات نظراً للطبيعة الخاصة والمتغيرة لها.

رابعاً: الحرية الفكرية:

على إخصائى المعلومات التزام خاص لكفالة إتاحة المعلومات بحرية على قدر الإمكان، وعلى قدر ما هو مرغوب اجتماعياً، وهم مضالبون بذلك حتى يمكن التعبير عن مختلف وجهات النظر فى مختلف الموضوعات ولجميع الناس. ولعل أفضل تعبير عن هذه العلاقة، (علاقة مفهوم الحرية الفكرية بالمجتمع) ما جاء تحت بند الحرية الفكرية فى الميثاق الأخلاقى لجمعية المكتبات اليابانية والذى يفسر مفهوم الحرية الفكرية كما يلى 'إن حرية النشر لا تعنى ببساطة حرية الناشر فى نشر المطبوعات أو المعلومات. ولكن بصفة أساسية تعنى حق القارىء أن يعرف ماذا يدور' ومن هذا المنطلق فإن إخصائى المعلومات والمكتبات فى حاجة إلى أن يتعرفوا على رغبات المستفيدين المتباينة، وأن يعملوا على تقديم الخدمة فى جو ديمقراطى بعيداً عن التأثيرات الفكرية، والسياسية والشخصية. مع الأخذ فى الاعتبار إتاحة المعلومات

للمعاقين أو لذوى الحاجات الخاصة، وما يتطلبه ذلك من نفقات إضافية، إذ أن هناك الآن تقنية حديثة تتيح للمعاقين الاستفادة من المعلومات، ومن ثم فإن على المكتبات التزامات أخلاقية تجاه تلبية طلبات مثل هذه الفئات فى الحصول على المعلومات.

خامساً: اختيار مصادر المعلومات:

يتوجب على اخصائى المكتبات والمعلومات الاختيار الجيد لمصادر المعلومات، التى تحقق احتياجات المستفيدين، دون إخلال بالسلوك العام ودون حجب على حرية الرأى السديد والنافع إذ أننا جميعاً نعرف بأن معظم الإنتاج الفكرى عن الحرية الفكرية والرقابة، يعطينا الانطباع بوجود إتاحة كل شىء لجميع الأفراد، وانه ليس هناك شىء منتج لا قيمة له، وعلى الرغم من أنه شىء ضرورى للأمناء أن يقاوموا ضغط الرقابة إلا أن واجبهم المهنى يدعوهم إلى الاختيار الجيد لأوعية المعلومات. ومع ذلك يقول جيسى شيرا Jesse H. Shera "إن الداعين للحرية الفكرية يقفون على أرضية مهزوزة، وهى أنهم يذهبون إلى أن قراءة الكتب الجيدة شىء مفيد، وإن قراءة الكتب السيئة سوف لا يضر أحداً".

سادساً: الخدمة المرجعية:

تهدف الخدمة المرجعية فى المكتبات إلى الرد على أسئلة واستفسارات القراء، إما بتقديم المعلومات المطلوبة، أو بتقديم المصادر التى تشتمل على المعلومات. وهنا تثار عدة نقاط ذات علاقة بالجوانب الأخلاقية

إن الممارسات الفعلية تخضع لبعض الأحكام الذاتية الخاصة بتفضيل بعض الأسئلة التى تأتى من الإدارة العليا للمؤسسة أو من كبار المسئولين . وهنا قد يبرر أمين المكتبة أولوية خدمة هؤلاء نظراً لأن المعلومات التى تقدم إليهم لا تخدمهم بصفاتهم الشخصية ولكنها تخدم قرارات تتصل بالآلاف بل ربما بالملايين. ومن أجل ذلك فلا بد من أن يتدرب القائمون بالخدمة المرجعية على الصبر مع تهيئة المناخ المناسب لتبادل المعلومات مع المستفيدين لتحديد أسئلتهم والاستجابة لاحتياجاتهم المعلوماتية باهتمام كبير، وبذلك يظهر السلوك المهنى والأخلاقى الجيد. وعموماً

فإن الاتجاه العام هو الموضوعية والخدمة المتساوية لجميع رواد المكتبة قدر الإمكان، وذلك لأن مردود هذا السلوك الأخلاقي لاختصاصي المكتبة لا يعود عليه وحده، ولكنه يعود على الهيئة التي تنتمي إليها المكتبة أيضاً.

أخلاقيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

بدأ الاهتمام بأخلاقيات تقنيات المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة يتكشف بشكل كبير في بعض الدوائر الأكاديمية. ولم تعد المعلومة في هذه الدوائر ذات قيمة في ذاتها، خاصة إذا ما جردت من سياقها الثقافي والأخلاقي. فالمعلومة لا تعنى شيئاً إذا لم تساهم في إنتاج الحقيقة المؤدية إلى النفاذ إلى جوهر الأشياء، وهذا لا يتأتى بدون التوغل في فهم الخطاب السائد في السياق الذي يتم فيه الاتصال، ووضع المعلومة في ميزان أخلاقي لتخدم هذا السياق. ولا تتلون بلونه إلا إذا كان متوافقاً مع موازين الحقيقة والفضيلة.

ويرى باسكو "A. Pasquiti" بأننا في هذا العصر أبعد ما نكون عن الحقيقة. إذ أننا طورنا القدرة على تخزين المفاهيم والعبارات من خلال تخزين المعلومات. ولكننا في نفس الوقت طورنا القدرة على التلاعب بها وتزييفها لصالح منطق الهيمنة والقوى المهيمنة.

إن تقنية المعلومات يجب أن تسهم في العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء مادياً أو معلوماتياً والحفاظ على كوكب الأرض. وهذه التقنية قادرة على ذلك إذا كان المحرك الأساسي ينبع من المنظومة الأخلاقية المتكاملة التي توازن بين مصالح الشرائح المختلفة من المجتمعات، سواء كانت محلية أو إقليمية أو عالمية.

ويعرف جيمس مور "James H. Moore" أخلاقيات الحاسوب "Computer Ethics" بأنها تحليل الطبيعة والتأثير الاجتماعي لتقنية الحاسوب بالإضافة إلى الصياغة والتبرير اللازمين للسياسات للاستخدام الأخلاقي لمثل هذه التقنية.

وهناك عدد من مواثيق الشرف في مجال الحواسيب ونظم المعلومات والبرمجيات يمكن الاسترشاد بها في تفهم الجوانب الأخلاقية. وكمثال لأحد هذه التعليمات فإنه

يجب على اخصائى الحواسيب أن يتحمل مسئولية الإبلاغ عن أى علامة من علامات الخطر التى ستتج عنها ضرر شخصى أو اجتماعى. وإذا لم تتخذ الإدارة العليا فى مؤسسته أى خطوة لإزالة هذه الأخطار، يجب عليه أن (يدق الناقوس) والتى تسمى أيضاً (Blowing the whistle) حتى يمكن تصحيح الخطأ أو تقليل المخاطر.

ولحل المشاكل الأخلاقية للحاسوب يعتقد ماسون "R. Mason" بأنه يجب أن تدخل خدمات المعلومات فى عقد اجتماعى. "Social Contract" يضمن أن الحاسوب سوف يستخدم فى صالح المجتمع. وتدخل خدمات المعلومات فى عقد مع الأفراد والمجموعات التى تستخدم مخرجاتها من المعلومات أو تتأثر بها. ولا يكون العقد مكتوباً، وإنما يكون ضمناً فى كل شىء تؤديه خدمات المعلومات.. ويتعهد بما يلى:

- ألا يستخدم الحاسوب فى انتهاك خصوصية أى فرد.
- يؤخذ كل معيار لضمان دقة تشغيل الحاسوب.
- تحمى حرمة الملكية الذهنية
- يتاح للمجتمع الاتصال بالحاسوب بحيث يمكن أن يتجنب أفراداه إهانة غير الملمين بالمعلومات أو المحرومين منها.
- وإيجازاً، يجب أن يكون مجتمع خدمات المعلومات مسؤولاً عن العقد الاجتماعى الذى يتواجد من النظم التى نصممها وننفذها.

أخلاقيات الإنترنت:

لقد فتحت الإنترنت أفاقاً كبيرة غير مسبوقة فى المجالات المختلفة وعلى الأخص فى مجال التعليم والبحث العلمى ونشر الوعى الثقافى.. وكذلك النواحي السياسية والاجتماعية المتعددة. ولكن تم استغلالها فى الوقت نفسه من جانب الجماعات الإجرامية عبر العالم فى أغراض أخرى من بينها بث المعلومات المنافية للأداب والمساعدة على العمليات الإرهابية المختلفة وبث الكراهية والعنصرية واستخدامها

فى عمليات تهريب المخدرات وغسيل الأموال وغيرها من الأعمال التى تعمل على تدمير المجتمعات وتشويه الصورة المثالية لها، وإعاقة استخدامها فى النشاطات الإيجابية الكثيرة.

لقد أصبح الفحوى المتوافر على البيئـة المباشرة على الخط "Online Environment" أو ما يطلق عليه الفضاء الخارجى "Cyberspace" يمثل مرآة لما هو متوافر فى الواقع الفعلى لمصادر المعلومات التقليدية بكل تنوع وتعقد الخبرات والمعلومات المقدمة فيها.

وانعكاسا لهذا الواقع الفعلى، يشتمل أيضاً فحوى الشبكات على البيانات الملائمة وغير الملائمة أو المحرمة أو غير الصالحة للصغار الذى يقع نشرها التقليدى تحت طائلة القانون فى كثير من الدول، إلا أنها تتاح على الإنترنت.

إن طبيعة الإنترنت التفاعلية واللامركزية على مستوى العالم، بالإضافة إلى أهميتها فى توفير كم ضخم من الفحوى المتاح من وإلى أى مكان فى العالم قد يؤدى إلى عدد كبير من القضايا القانونية والأخلاقية من بينها الفحوى غير القانونى عبر الإنترنت "Illegal content".

تضع معظم دول العالم بعض القيود على نوع الفحوى الذى يعالج ويوزع فى نطاق حدودها السياسية الوطنية، وتعكس هذه القيود المفروضة فى أى دولة التقاليد والأعراف الثقافية والقانونية، بالإضافة إلى القيم الدينية والأخلاقية السائدة فيها قد تختلف من دولة إلى لأخرى.

وتلخص مبروكة محيريق عملية التعامل الأخلاقى مع الإنترنت فيما يلى: -

أ - اتخاذ كافة التدابير الوقائية لحماية أفراد المجتمع وجماعته من البيانات والمعلومات الضارة.

ب - كفالة أمن البيانات والمعلومات وسريتها ومراعاة الخصوصية واحترامها.

ج - ضمان أن تكون المعلومات التى تقدمها الشبكة لرفع مستوى المجتمع الاقتصادى والسياسى والاجتماعى.

د - ضمان حماية حقوق الملكية الفكرية وقوانين الفضاء الالكتروني.

هـ - تحرى الصدق والموثوقية والأمانة فى طلب البيانات والمعلومات.

الحاجة إلى ميثاق أخلاقى للمهنة:

تفتقد مهنة المكتبات والمعلومات إلى ميثاق لأخلاقياتها - وإن كان الغرض من هذا الميثاق هو تقديم القواعد المرشدة للممارسين لمسئولياتهم وأولويات عملهم، وبعث الروح لديهم للارتقاء بمثاليات المهنة وتدعيم رسالتها - فالميثاق الذى وضعته جمعية المكتبات الأمريكية "American Library Association" عام 1975 وقامت بتحديثه عام 1981 يعتبر من أسوأ المواثيق الخاصة بأخلاقيات المهن حسب رأى Johan Bekker كما ذهب الباحث "R.Hauptman" بنقده 'بأن الميثاق لا يمكن فرض تطبيقه' وفى عالمنا المعاصر حيث التطور الضخم فى خدمات المعلومات وما استتبع ذلك من مشكلات أخلاقية جديدة وعديدة يؤكد لنا الحاجة إلى ميثاق جديد متفق عليه.

إن الطريقة الوحيدة للحكم على مهنة معينة هو سلوك أعضاء تلك المهنة، وإن المهنة يمكن أن تنجح وتزدهر عن طريق سمعتها التى تنصل بحفاظها على قيم عديدة كالثقة والاحترام والكفاءة والكرامة.. إن الاتجاهات الحديثة فى القواعد الأخلاقية المهنية تتجه نحو:

(أ) الاختصار.

(ب) السهولة والوضوح والانتظام.

(ج) أن تكون معقولة، مقبولة، عمليا يمكن تطبيقها.

(د) أن تكون شاملة.

(هـ) أن تكون إيجابية.

ويضيف "J. Bekker" إلى ذلك بأن القواعد الأخلاقية الحديث تحاول توضيح الالتزامات المهنية نحو:

أ) زملاء المهنة الواحدة.

ب) المهنة نفسها.

ج) المؤسسات التابعين لها.

د) المستفيدين منها.

هـ) الدولة.

و) المجتمع: أى تحقيق الصالح العام.

وإذا أريد للقواعد الأخلاقية أن تعمل بفاعلية فيجب أخذ القضايا التالية فى الاعتبار:

- حماية المهنة وكذلك الجمهور العام، على اعتبار أن يمثل الأهداف الأساسية للقواعد المهنية.

- يجب إنشاء قواعد أخلاقية تحتوى على مجموعة معايير سلوكية.

- يجب مراعاة هذه القواعد بصفة مستمرة حتى تستجيب للمواقف والأزمات الجديدة.

- يجب إنشاء لجنة تقصى المخالفات وإعداد المحاكمات بالتعاون مع غيرها من المهن.

إن تطبيق الرؤيا الأخلاقية فى مؤسسات المعلومات يتطلب تطبيق خطة عمل فى الممارسة وفى المقررات الأكاديمية المهنية للتعليم المستقبلى.. وتمثل المجالات التالية جدول أعمال أخلاقى "Ethical Agenda" لاختصاصى المعلومات:

1 - فى المجال التعليمى يجب إدماج الاهتمامات الأخلاقية فى مناهج تدريس علوم المعلومات والمكتبات. وعلى الرغم من إمكانية تدريس مقررات منفصلة فى الأخلاقيات، إلا أن ادماج الجوانب الأخلاقية فى المقررات الأساسية يعتبر أمراً ضرورياً لربط الأخلاقيات بدور ومسئولية المهنيين فى المعلومات.

2 – تتطلب برامج التعليم المستمر جهوداً متوازنة لمواصلة العمل الذي بدأ في المجال الأكاديمي.

3– يجب على مجالس المكتبات والمعلومات الاستشارية أو التنفيذية أن تظهر اهتماماتها الأخلاقية، حيث يمكنها تقييم القرارات والأعمال من الجوانب الأخلاقية ولتحقيق أهداف وغايات المؤسسات الأم.

4 – يجب على المهنيين في المعلومات على جميع المستويات الاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن يلعبوه في دمج المسؤوليات الأخلاقية من خلال المنظمات التي يتمون إليها. ذلك لأنه يتوفر للمهنيين في المعلومات قنوات عديدة لتحقيق ذلك.

5 – يجب رؤية وضع السياسة المعلوماتية للهيئات الرسمية من منظور أخلاقي، وللأمناء دور في هذا الحوار خصوصاً في صياغة القواعد المتصلة ببيث المعلومات.

6 – يجب القيام بمزيد من البحوث والدراسات من قبل أعضاء هيئة التدريس والمهنيين في المعلومات، وذلك لتناول الجوانب الأخلاقية في اتخاذ قرارات المكتبات ومؤسسات المعلومات.

ميثاق شرف المهنة:

لا تخفى على أحد أهمية مثل هذه المواثيق لتحديد ضوابط وأخلاقيات يحترمها أصحاب المهنة. وقد أصدرت العديد من الجمعيات في الغرب مواثيق الشرف من بينها ميثاق جمعية المكتبات الأمريكية (1938) والذي تم تحديثه عام 1973 وحدث أيضاً 1981. وميثاق جمعية المكتبات البريطانية Library Association عام 1980 وميثاق كوبيك بكندا عام 1979 وغيرها.

وإذا ما نظرنا إلى ميثاق جمعية المكتبات الأمريكية الصادر سنة 1938 لوجدناه يؤثر بشكل مباشر في دستور جمعية المكتبات السنغافورية Library Association of Singapore.

أما عن ميثاق عام 1981 فقد ظهرت بنوده واضحة في دستور جمعية المكتبات والمعلومات الأسترالية Australian Library and Information Association

Library and Information Association of Newzeland Aotearoa. كما ظهرت مع اختلاف فى الصياغة والترتيب والإضافة والحذف فى كل من دستور جمعية المكتبات البريطانية The Library Association ودستور جمعية المكتبات السويدية Swedan Librarians Association ودستور جمعية المكتبات الإيطالية Italian Library Association وبشكل غير مباشر فى دستور جمعية المكتبات اليابانية Japan Library Association

وتشمل نصوص هذه المواثيق على جملة من المبادئ منها: -

- حق المواطن فى الحصول على المعلومات دون أى تمييز فى الجنس والعرق أو المعتقدات أو الرتبة الاجتماعية.

- خدمة المستفيد فى كل الحالات وتهيئة الظروف المناسبة له، بينما يشتمل قانون آداب المهنة الذى أصدرته جمعية المكتبات الأمريكية American Library Association عام 1981 على القواعد التالية:

- يجب على الأمانة أن يقدموا مستوى فى الخدمة عن طريق المجموعات المناسبة المنظمة، وأن يقدموا خدمات الإعارة للجميع، وأن يستجيبوا لجميع الأسئلة التى توجه لهم بمهارة ودقة وبدون تحيز.

- يجب على الأمانة مقاومة مختلف جهود الجماعات أو الأفراد للرقابة على أوعية المعلومات.

- يجب أن يعمل الأمانة على حماية حق المستفيدين فى الخصوصية بالنسبة للمعلومات المرغوبة أو التى يستلمونها أو يستشيرونها أو يستعيرونها أو يحصلون عليها.

- يجب على الأمانة الالتزام بالمبادئ الخاصة بالمساواة فى العلاقات بين الزملاء.

- يجب على الأمانة التمييز الواضح بين اتجاهاتهم وفلسفاتهم الشخصية وتلك المتعلقة بالهيئة التى يتبعونها.

- يجب على الأمانة تجنب المواقف التى يمكن أن تعكس مصالح شخصية أو مزايا

مادية على حساب المستفيدين أو على حساب زملائهم أو المؤسسة التي يتبعونها.

هذا على المستوى العالمى، إما فى الوطن العربى فلا يوجد حسب علمى ميثاق مهنى يمكن أن يلتزم له أخصائيو المعلومات، وفى هذا الصدد أشار كل من أحمد أنور بدر، ومحمد فتحى عبدالهادى، أبوبكر محمود الهوش، محمد مجاهد الهلالى، مبروكة عمر محيريق، وهانىء محى الدين عطية، وبطرس حشوة، إلى أن هناك حاجة ماسة إلى ميثاق أخلاقى لمهنة المعلومات فى الوطن العربى. كما أوصت العديد من المؤتمرات التى عقدت على الساحة العربية بالاتجاه فى الموضوع. ولعل آخرها المؤتمر الوطنى الخامس للجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات الذى عقد بجامعة أسيوط من 21-23/4/2001 فى توصية رقم (8) ومفادها "وضع ميثاق أخلاقى يلتزم به العاملون فى المكتبات" ويستند إلى القسم المعتمد فى المؤتمر الوطنى الثانى للجمعية.

وإذا ما نظرنا إلى حال المهنة فى الوطن العربى لوجدنا مجموعة من الجمعيات المهنية فى مجال المكتبات والمعلومات وصل عددها حسب علمى (1٤) جمعية منها (4) جمعيات فى جمهورية مصر العربية، بالإضافة إلى جمعيتين تم إشهارهما فى العام الماضى (2000) فى كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

وجميع هذه الجمعيات فيما عدا الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات (إذا ما استثنينا القسم الذى اعتمده) ليس لآى منها دستور أخلاقى معلن لها.. والقسم الذى اعتمده الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات فى مؤتمرها الوطنى الثانى لاختصاصى المعلومات والمكتبات فى مصر عام 1998 يتمثل فى التالى:

- أن أضع قلبى وراء الكتب والمعلومات.
- وأن أضع امكانياتى كلها لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة والبشرية العامة، وتحقيق السلم والتفاهم بين طوائف البشر.

- وألا أفرق في الخدمة المكتبية وخدمات المعلومات بين المستفيدين .

- وأن أحافظ على أسرار العلماء والباحثين .

- وألا استخدم سلاح المعلومات فيما يضر الوطن والبشر .

- وأن أناهض الإرهاب الفكرى من جانب الدولة أو الأفراد على السواء .

وعلى المستوى العالمى نصل إلى أن النتائج التى توصل إليها كل من Bekker وFinds ،Hauptman وغيرهم جعلت المشرعين لمهنة المكتبات يعيدون النظر فى رؤيتهم للمهنة بعيدا عن المهن الأخرى، ووجدوا أن أى معالجة فلسفية للمهنة يجب أن تضع فى الاعتبار مشكلات المهنة الخاصة. وفى ضوء ذلك كتب Richard N. Stichler عام 1992 مقالا نشر فى American Journal تعرض فيها لجميع المشكلات الحقيقية التى تواجهها مهنة المكتبات، وقد ذكر أن الدستور الأخلاقى لمهنة المكتبات يجب ألا يقارن بالديساتير الأخرى مثل القانون والطب والمحاسبة وغيرها لاختلاف طبيعة المهنة، وإنما يدرس على أرض الواقع.

وفى رسالته للدكتوراه (1976) قام جون بيكر "J.Bekker" بوضع بعض الخطوط الموصلة للسلوك المهنى أوجزها هنا للاسترشاد بها فى ترسيخ الأخلاق المهنية المنشودة وهى:-

1 - يجب على الأمانة واخصائى المعلومات، أن يمارسوا أفضل ما لديهم من أحكام مهنية بالنيابة عن المستفيدين من مؤسساتهم المعلوماتية وبالتالى عليهم:

- ألا تكون مهمتهم مجرد الاستجابة للطلبات، ولكن أن يحاولوا توقع الطلبات.

- ألا تكون مهمتهم مجرد تزويد المستفيدين بما يطلبون، ولكن محاولة توقع هذه الطلبات.

- عدم الإعلان أو الكشف عن المعلومات التى يتم الحصول عليها من خلال الاتصالات السرية، إلا إذا كان هذا الكشف للسلطات المسؤولة وخدمة الصالح العام.

- 2- يجب أن يقوم الأمانة وخصائى المعلومات بكل ما لديهم من قدرات لتحسين خدمات المعلومات وبالتالي يجب أن:
- أن يلتحقوا كأعضاء نشيطين بالجمعيات المهنية الوطنية والدولية.
 - محاولة الارتقاء بمعارفهم ومؤهلاتهم.
 - القيام بالبحوث. أو على الأقل تطبيق نتائج هذه البحوث فى مكباتهم ومؤسساتهم المعلوماتية.
- 3- يجب أن يتجنب الأمانة وخصائى المعلومات الظهور بمظهر عدم الكفاءة وبالتالي عليهم:
- عمل كل ما من شأنه ارضاء المستفيدين من المكتبة أو مؤسسة المعلومات.
 - طلب أى مساعدة من خبراء آخرين إذا اقتضى الأمر.
 - تقديم المعلومات الموثوق بها، أى أفضل ما يمكن الوصول إليه.
- 4- يجب أن يسلك الأمانة وخصائى المعلومات دائماً سلوك النموذج المثالى مما يعطيهم شرف الانتماء للمهنة، وهذا يتطلب منهم:
- الالتزام بجميع القواعد القانونية.
 - الالتزام بالمعايير الأخلاقية المقبولة بصفة عامة من المجتمع الذى يعيشون أو يعملون فيه.
- 5- يجب أن ينظم الأمانة وخصائى المعلومات أنشطتهم التى يقومون بها خارج المهنة لتقليل مخاطر الصدام مع التزاماتهم المهنية، من أجل ذلك عليهم:
- اعتبار مهنة المكتبات والمعلومات ذات الأولوية الأولى.
 - استخدام أوقات فراغهم لصالح المهنة وليس ضدها.
- 6- يجب أن يسهم الأمانة وخصائى المعلومات فى استبعاد السلوك غير السوى من مهنتهم، وبالتالي يجب عليهم:

- توعية زملاء المهنة عند دخولهم فيها بهذه الخطوط المرشدة وتكرار ذلك فى اللقاءات الرسمية باستمرار.

- الإبلاغ عن السلوك غير السوى لجمعية السلوك المهنى.

- معاونة جمعية السلوك المهنى فى الحصول على جميع المعلومات ذات العلاقة بتطبيق القرارات التنظيمية اللازمة.

7- يجب على الأمتاء وخصائى المعلومات المعاونة فى إنشاء الظروف التى يتمتع فيها البحث بالنسبة لحرية الاستفسار وحرية التفكير والتعبير، من أجل ذلك يجب عليهم:

- ضمان التدفق الحر للمعلومات بين المكتبات ومؤسسات المعلومات.

- إتاحة المكتبات وخدماتها لكل من يحتاج إليها.

- تجنب التحيز فى الحصول على المعلومات أو تقديمها.

- الحرية المسموح بها لا ينبغى أن يساء استخدامها للحجر على حرية الآخرين.

الخلاصة

مما سبق نرى أن أخلاقيات المعلومات أصبحت من القضايا الحالية الساخنة التى توليها منظمة اليونسكو اهتماماً كبيراً، وقد أقامت على الإنترنت منتدى خائلياً 'Virtual Forum' لبلورة الأفكار حول هذه القضايا.

فأخلاق عصر المعلومات، كما تشير دلائل عدة، سوف تقوم على الالتزام لا الإلزام، والتحول من الرقابة البوليسية إلى الرقابة الذاتية، ومن سلطة القانون إلى وازع الضمير. ولهذا نحن بحاجة ماسة إلى ثورة تربوية تواكب الثورة المعلوماتية التى أصبحت أداة خطيرة تتيح للدول المتقدمة تقنيا اقتحام حرماننا الثقافية حيث تمكنهم هذه التقنية من فرض أنماط ثقافية وقوالب فكرية تهيمن من خلالها على حياتنا الفكرية والثقافية بما يتناسب وأغراضهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ونحن بحاجة أيضاً إلى تضافر الجهود من قبل المهنيين والأكاديميين لوضع ميثاق لأخلاق المهنة يمكن تطبيقه وفق المتطلبات الحالية والمستقبلية.

النتائج والتوصيات:

إن صدور قانون أساسى لتنظيم القوى العاملة فى قطاع المعلومات والمكتبات يعتبر اعتراف حقيقى من الدولة بالمهنة والمهنيين. إذ يعكس مدى رغبة الوعى الرسمى بأهمية المعلومات فى خدمة التنمية، وبالتالى مدى حرص الدولة على رعاية اختصاصى المعلومات وتشجيعهم على مضاعفة جهودهم لتوظيف خبراتهم لخدمة المجتمع.

كما يعنى صدور قانون أساسى لمهنة المعلومات حماية العاملين فيها من التجاوزات الإدارية ومن القرارات التعسفية.. وفى هذه الحالة تظهر أهمية وجود تصنيف موحد لمهنة المعلومات، وذلك بتوحيد مسميات المهن، وأوصافها، ومستوى المهارة فيها. كما يساعد هذا التصنيف الموحد للمهنة فى عمليات جمع وتنظيم ومقارنة البيانات الإحصائية المتعلقة بالقوى العاملة وفى التخطيط لتحديد احتياجات سوق العمل، وتطوير برامج التدريب.

كما ينبغى اقتراح هيكل مهنى يحدد فئات العاملين فى مؤسسات ومرافق المعلومات، ويعرف بمهام كل فئة ومؤهلاتهم مستأنسين فى ذلك «بالصنيف المهنى العربى» الصادر سنة 1987 عن منظمة العمل العربية.

ويتحتم على المؤسسات المعلوماتية على المستوى الوطنى أن تقترح مسميات للوظائف فى مؤسسات ومرافق المعلومات وأن تحدد المؤهلات الأكاديمية المطلوبة، والوصف الوظيفى المبني على تحليل الوظائف وبذلك يمكن للمهنة أن تنمو وتتطور.

وفى هذا السياق لابد من التأكيد على حماية المهنة من الدخلاء: أى أن يشترط القانون على المترشحين وظيفياً فى مؤسسات ومرافق المعلومات شهادة أكاديمية فى التخصص وذلك على غرار بقية المهن التى لا تسمح بالعمل لغير المؤهلين فى ذلك التخصص.

التوصيات:

- 1 - ضرورة توحيد جهود المسئولين بقطاع المعلومات لإعداد مجموعة من القواعد الأخلاقية تكون بمثابة ميثاق يحتذى به لجميع المهنيين بالمجال، بما يتفق وإفرازات التقنية الحديثة في المجال الإلكتروني للنشر والتأليف وقواعد المعلومات وغيرها.
- 2 - دعوة أقسام ومعاهد المكتبات والمعلومات والجمعيات المهنية بالوطن العربي وبالتعاون مع الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات لسن ميثاق شرف (دستور أخلاقي) لمهنة المعلومات ينظم أسلوب التعاون بين المهنيين والجهات المتخصصة في قطاع المعلومات بحيث يحتذى به في إعداد المواثيق الأخلاقية للمهنة على المستوى الوطني.
- 3 - ضرورة تشكيل لجنة دائمة لأخلاقيات المعلومات تضم مختلف التخصصات بهدف وضع ضوابط استرشادية ترسل إلى الجهات المعنية لتحديد الخطوات التي يجب اتخاذها لمواجهة التأثيرات المختلفة لثورة المعلومات من جوانبها الأخلاقية ومتابعة الجديد في هذا الشأن.
- 4 - ضرورة العمل على إدراج موضوع الأخلاقيات المهنية ضمن مناهج أقسام ومعاهد المكتبات والمعلومات بالجامعات العربية، والعناية بتشجيع البحث والدراسة فيه.
- 5 - ضرورة البدء في إعداد ميثاق شرف وأخلاقيات للعاملين المهنيين في مؤسسات المعلومات بحيث ينظم أسلوب التعامل والعلاقات التبادلية بين الكوادر المهنية والجهات المتخصصة في قطاع المعلومات وجمهور المستخدمين.
- 6 - أن يلتزم الموظف بالأخلاقيات والمبادئ والقواعد التي تتضمنها القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، وأن يراعى هذه الأخلاقيات في جميع نشاطه المهني أو أن يتجنب الانزلاق والانحراف عنها.

المراجع العربية والأجنبية

- 1 - أبو بكر محمود الهوش «مستقبل مهنة المكتبات والمعلومات بين النظرية والتطبيق» - المجلة العربية للمعلومات - مج 13، ع 1، 1992، ص ص 92 - 98.
- 2 - أبو بكر محمود الهوش «من أجل التخطيط المستقبلي لمهنة المكتبات والمعلومات» - مجلة المكتبات والمعلومات العربية - س 11، 3/52، 1991، ص ص 90 - 100.
- 3 - أبو بكر محمود الهوش «الحاجة إلى دستور أخلاقي لمهنة المعلومات» - ورقة قدمت إلى ندوة أخلاقيات الوظيفة العامة - طرابلس: المعهد الوطني للإدارة، 21، 2000/11/22.
- 4 - أحمد أنور بدر «الأخلاقيات المهنية في المكتبات وأجهزة المعلومات المعاصرة» - الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات - ع 10، 1998، ص ص 13 - 40.
- 5 - أحمد أنور بدر «تعليم المهنيين في المعلومات في بيئة الكترونية والتطلعات العربية المستقبلية» - الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات - مج 7، ع 13، 2000، ص ص 37 - 46.
- 6 - بطرس حشوة «أخلاقيات المهنة للمكتبيين» - رسالة المكتبة - مج 31، ع 2، 1999، ص ص 19 - 24.
- 7 - بيل جينيس «المعلوماتية بعد الإنترنت» - طريق المستقبل - ترجمة عبدالسلام رضوان - الكويت، سلسلة عالم المعرفة (231) 1998.
- 8 - حسنى عبدالرحمن الشيمي «دور المعلوماتيين في تقييم وانتقاء المعلومات ومصادرها في ظل الموجة الحضارية الثالثة» - في أعمال الندوة العلمية حول «الاستخدام الآلى في المكتبات ومراكز المعلومات المصرية بين الحاضر والمستقبل» - القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، 1998، ص ص 109 - 136.
- 9 - رايمون مكليود «نظم المعلومات الإدارية» - تعريب: سرور على إبراهيم سرور - الرياض، دار المريخ للنشر، 2000.
- 10 - شعبان عبدالعزيز خليفة «الافتتاحية/ المؤتمر القومي الثاني لاختصاصي المعلومات والمكتبات في مصر 28-30/6/1998». - الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات - مج 5، ع 10، 1998، ص ص 7 - 10.
- 11 - شوقي سالم «أيها المهني.. هل آن الفخر بمهنتك (دور اختصاصي المعلومات في حفظ وتطوير المعرفة البشرية)» - المجلة العربية للمعلومات - مج 9، ع 1، 1998، ص ص 99 - 105.
- 12 - عماد الصباغ، علم المعلومات - عمان، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1998.
- 13 - مبروكة عمر محريق «أخلاقيات المهنة قيمة مضافة للقوى العاملة بمؤسسات المعلومات» - ورقة قدمت إلى ندوة أخلاقيات الوظيفة العامة - طرابلس، المعهد الوطني للإدارة، 21-22-23/11/2000.
- 14 - محمد أديب غنيمي «مستقبل الحاسبات» - القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2001.

- 15 - محمد فتحي عبدالهادي 'أخلاقيات المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات' - الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. - مج 7، ع 14، 2000، ص ص 33 - 40.
- 16 - محمد فتحي عبدالهادي 'مهنة المكتبات والمعلومات في مصر' - الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. - مج 5، ع 9، 1998، ص ص 11 - 18.
- 17 - محمد مجاهد الهلالي 'الأخلاقيات المهنية للعاملين في مؤسسات المعلومات' - مجلة المكتبات والمعلومات العربية - س 15، ع 2، 1995، ص ص 97-111.
- 18 - محمد مجاهد الهلالي، محمد ناصر الصقري، 'أخلاقيات التعامل مع شبكة المعلومات العالمية - الإنترنت' - في أعمال المؤتمر التاسع للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات حول 'الاستراتيجية العربية الموحدة للمعلومات في عصر الإنترنت' - تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات 1999، ص ص 453-461.
- 19 - محمد محمد الهادي 'تكنولوجيا الاتصالات وشبكات المعلومات' - القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2001.
- 20 - محمد محمد الهادي 'حقوق المواطن في الاتصال والوصول إلى مصادر المعلومات' - في أبحاث ودراسات المؤتمر العلمي الثالث لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات 'نحو تمهيد الطريف المصري السريع للمعلومات وتعديات التنمية القومية' - القاهرة، المكتبة الأكاديمية 1997، ص ص - 202 151.
- 21 - المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات (انجليزي - عربي) أحمد محمد الشامي، سيد حسب الله - الرياض، دار المريخ للنشر، 1988.
- 22 - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 'استراتيجية التوثيق والمعلومات وحفظ العمل المستقبلي في الوطن العربي' - تونس، المنظمة 1997.
- 23 - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 'الطريق السريع للمعلومات في الوطن العربي: الواقع والآفاق' - تونس، المنظمة 1999.
- 24 - نبيل على. الثقافة العربية وعصر المعلومات - (سلسلة عالم المعرفة، ع 265) الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001.
- 25 - هانيء محي الدين عطية، نحو دستور أخلاقي لاختصاصيي المكتبات والمعلومات في الوطن العربي 'عالم المعلومات والمكتبات والنشر' - م مج 1، ع 2، 2000، ص ص 69 - 111.
- 26 - يونس عزيز 'التقنية وإدارة المعلومات' - بنغازي، منشورات جامعة قار يونس 1994.
- 27- Alvin Toffler. The Third Wave.- New York: William Morrow. 1980.

- 28- American Library Association. ALA Code of Ethics.- American Libraries, July- Aug. 1995,p,673.
- 29- James Thompson. Library Power: A new Philosophy of Librarianship.- Hamdin, Conn: Linnet Books, Clive Bingley, 1974.
- 30- Jean Gates. Introduction to Librarianship- New York: McGraw-Hill 1976.
- 31- Jesse H. Shera. Introduction to Library Science- Littleton, Colorado, Libraries Unlimited, inc, 1976.
- 32- Johan Bekker. Professional Ethics and Its Application to Librarianship- case Western Reserve University, Ph.D. 1976.
- 33- Jonathan Lindsey and Ann Prentice. professional Ethics and Librarians.- Phoenix Oryx press, 1985, PP. 67-78.
- 34- Lee W. finds. Librarian ship Needs a New Code of Professional ethics - American Libraries January, 1991 pp . 84 -92 .
- 35- Lee W. finds. Professional Ethics, Lee W. finds, Elisabeth Soekfeld- in Encyclopedia of Library and Information Science, New York: Dekker, 1993, Vol152, p303.
- 36- Mark Alfino and Linda pierce. Information Ethics for Librarians.- North Carolina and London, McFarland & copmant, Inc Publishers, 1997, P.70.
- 37- Martha Booz. the Third Revolution, the information explosion Information access in the year 2000. in: Martha Booz (et al) Strategies for Colorado Meeting the information needs of Society in the Year 2000. Littleton, 1981, pp-29.
- 38- Martha Booz. Professional Code of Ethics.- in: Encyclopedia of Library and information Science.- ed by Allan Kent and Others, New York: Vol 5, 1971, pp 244-251.
- 39- Richard O. Masson. "For Ethical Issue of Information Age". - MIS Quarterly 10 (March 1986) pp5-12.

- 40- Richard R. Rubin. Ethical Aspects of Library and Information Science. - Ricahrd R.rubin m Thomas J. Froehlich. - In encycloberdia of Library and Information Science.- New York: Dekker, 1996, Vol58. p. 35.
- 41- Robert Hauptman. Ethical Challenges in Librarianship. - Phoenix Orayx Press, 1988. p5-6.
- 42- Robert Hauptman. Professionalism of Culpability? An Experiment in Ethics. - Wislom Library Bulletin. 50. April 1976. pp. 626-627.
- 43- Thomas J. Froehilch. Survy and Analysis of the Major Ethical and Legal Issues Facing Library and Information Services.- K.G.Saur. Munchen 1997, p70.
- 44- Vladimir Zwass. Ethical Issues in Information Systems. - in Encyclopedia of Library and Information Science. - New york: Dekker, 1996, Vol 57, pl 74.